A

ويبـــو

WO/PBC/10/5
الأصل : بالإنكليزية
التاريخ : ٢٠٠٦/٧/١٣

المنظمـــــة العالميـــــة للملكيـــــة الفكريـــــة

جنيـــف

لجنة البرنامج والميزانية

الدورة العاشرة

جنيف، من ١١ إلى ١٣ يوليه/تموز ٢٠٠٦

التقرير

من إعداد الأمانة

١ – انعقدت الدورة العاشرة للجنة البرنامج والميزانية (المشار إليها فيما يلي بعبارة "اللجنـــة") فـــي المقر الرئيسي للويبو من ١١ إلى ١٣ يوليه/تموز ٢٠٠٦.

٢ – وتتألف لجنة البرنامج والميزانية من الدول الأعضاء التالي ذكرهـــا: الجزائـــر والأرجنتيـــن والبرازيل وبلغاريا وكندا وشيلي والصين وكولومبيا والجمهورية التشيكية وإكوادور ومصر وفرنســـا وألمانيا وهندوراس وهنغاريا والهند وإيران (جمهورية – الإسلامية) وإيطاليا واليابـــان وكازاخســـتان وكينيا والمكسيك والمغرب وهولندا ونيجيريا وباكستان والفلبين وجمهورية كوريا ورومانيا والاتحـــاد الروسي والسنغال وسلوفاكيا وجنوب أفريقيا وإسبانيا وسري لانكا وسويسرا (بحكم الموقـــع) وتـــايلند وأوكرانيا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية وزامبيا (٤١). وكانت الدول التالية الأعضـــاء في اللجنة ممثلة في هذه الدورة: الأرجنتين والبرازيل وبلغاريا وكندا والصين وكولومبيا والجمهوريـــة التشيكية وإكوادور وفرنسا وألمانيا وإيران (جمهورية – الإسلامية) وإيطاليا واليابان وكينيا ونيجيريـــا والفلبين وجمهورية كوريا ورومانيا والاتحاد الروسي وسلوفاكيا وجنوب أفريقيـــا وسويســـرا (بحكـــم الموقع) وتايلند وأوكرانيا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية (٢٦). وبالإضافة إلى ذلـــك،

كانت الدول التالية الأعضاء في الويبو وغير الأعضاء في اللجنة ممثلة بصفة مراقب: بربادوس وكرواتيا وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وجمهورية الكونغو الديمقراطية والجمهورية الدومينيكية وإندونيسيا وإسرائيل ولاتفيا وبيرو وصربيا وسلوفينيا (١١). وترد قائمة بأسماء المشاركين في الاجتماع في مرفق هذه الوثيقة[1] (المرفق الأول).

٣ – وفي غياب رئيس اللجنة، السيد ديرك كرانن (ألمانيا)، تأرست أعمال هذه الدورة نائبة الرئيس السيدة لودميلا استيربوفا (الجمهورية التشيكية). وعملت السيدة كارلوتا غرافينيا (مديرة تنفيذية ومراقِبة، الويبو) بصفة أمين الاجتماع.

اعتماد جدول الأعمال

٤ – ابتدأت الأمانة بالإشارة إلى الاقتراح الرامي إلى إضافة بند إلى جدول أعمال لإتاحة الفرصة أمام رئيس لجنة التدقيق كي يعطي بيانا شفهيا موجزا حول الدورة الثانية للجنة التدقيق التي انعقدت من ٥ إلى ٧ يوليه/تموز ٢٠٠٦. وعنوان البند المقترح هو "بيان موجز حول الدورة الثانية للجنة التدقيق يقدمه رئيس لجنة التدقيق". وتم تعديل جدول الأعمال واعتماده وفقا لذلك.

٥ – وصرحت الأمانة بأنه، مثلما سبق ذكره خلال المشاورات غير الرسمية التي أجريت مع منسقي المجموعات قبل انعقاد دورة اللجنة الحالية، سوف يترتب على الآلية الجديدة المقترحة عبء إضافي بالنسبة إليها. واقترحت بالتالي أن يضم التقرير، اعتبارا من الدورة الحالية، موجزا للمناقشات والقرارات والتوصيات المعتمدة. وأوضحت أن ذلك يتمشى أكثر مع أفضل الممارسات المتّبعة في سائر وكالات منظومة الأمم المتحدة. وقالت إن فحوى البيانات الفردية ستدرج فقط إذا التمس هذا الوفد أو ذاك صراحة أن يسجّل بيانه في محضر الجلسة. ولم يكن هناك أي اعتراض على هذا الاقتراح.

اقتراحات بشأن آلية جديدة لتعزيز إشراك الدول الأعضاء في إعداد وثيقة البرنامج والميزانية ومتابعتها

٦ – استندت المناقشات إلى الوثيقة WO/PBC/10/2 ("اقتراح بشأن آلية جديدة لتعزيز إشراك الدول الأعضاء في إعداد وثيقة البرنامج والميزانية ومتابعتها"). وتمهيدا لهذا البند، عرضت الأمانة الآلية المقترحة وأبرزت عناصر الآلية التجديدية بالمقارنة مع الممارسات السابقة.

٧ – وجاءت المداخلات حول هذا البند من وفود الأرجنتين والبرازيل وفرنسا وإيران (جمهورية – الإسلامية) ورومانيا وصربيا وجنوب أفريقيا وسويسرا، باسم المجموعة باء، والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية. والتمس كل من وفد البرازيل ووفد سويسرا، متحدثا باسم المجموعة باء، أن تسجَّل فحوى بياناتهما في التقرير.

٨ – وأعربت معظم الوفود عن تأييدها للآلية المقترحة. والتمست بعض الوفود توضيحات حول عدد من النقاط. واقتُرح عدد من التعديلات بشأن المرفقين الثالث والرابع للوثيقة WO/PBC/10/2 وعلى التعديل المقترح للمادة ٣–٢ من نظام الويبو المالي كما ورد في الفقرة ٩ من تلك الوثيقة. وتود تلك التعديلات في الفقرة ٢٢ أدناه.

---

[1] لم تنقل القائمة هنا.

٩ - وتحدث وفد سويسرا باسم المجموعة باء. وقال إنه يعلّق أهمية كبرى على عمل لجنة البرنامج والميزانية وحصيلته وأساليبه. وعن الآلية الجديدة المقترحة، أعرب الوفد عن ارتياحه لأن دورة اللجنة غير الرسمية الأخيرة قد نجحت في تحديد آلية جديدة. وأشاد بالموقف البنّاء والمتفاعل الذي أبدته المراقِبة في تلك الدورة غير الرسمية. ورحّب بالجوانب الجديدة في الآلية المقترحة وخصّ بالذكر تقديم تقريرِ المدقق الداخلي إلى جمعيات الويبو وتعزيز المشاورات مع الدول الأعضاء من أجل إعداد الوثيقة المقبلة للبرنامج والميزانية وتعزيز استعراض الميزانيات المعدّلة وتقارير أداء البرنامج. وقال إن المجموعة باء ترحّب أيضا بالاستعراض الذي ستجريه اللجنة للردود المستلمة من لجنة التدقيق والمدقق الداخلي وكذلك بالدورة الرسمية الإضافية التي ستعقدها لجنة البرنامج والميزانية في إطار الآلية الجديدة خلال السنوات التي لا يتم فيها اعتماد الميزانية. ورأى أن تعقد تلك الدورة الرسمية الإضافية قبل انعقاد جمعيات الويبو أو تعقد الجمعيات في موعد بعد الموعد الجاري به العمل حاليا. وفي الختام، قال الوفد إن المجموعة باء تؤيّد اقتراح الأمانة بشأن الآلية الجديدة.

١٠- واستطرد الوفد قائلا إن المجموعة باء تولي أولوية عالية على التقييم الشامل الشفاف والدقيق لموارد المنظمة الذي ينبغي إنجازه في أقرب وقت ممكن من قبل مؤسسة مستقلة. وأشار إلى ضرورة تقديم التقرير النهائي لذلك التقييم إلى جمعيات الويبو في سنة ٢٠٠٧. ورحّب بتوصيات لجنة الويبو للتدقيق في هذا الشأن واعتبر أن المؤسسة الخارجية التي سيقع عليها الاختيار ستكون أكثر فعالية إذا حصرت عملها على ولاية الويبو الحالية. وقال إن المجموعة باء ترى أن عمل المؤسسة الخارجية قد يتأخر بلا مبرر ودون الإتيان بأي تحسّن في جودة الدراسة إذا قامت بتقييم التطور المرتقب لمحيط الملكية الفكرية وتأكيد ذلك التحليل من قبل إدارة الويبو والدول الأعضاء فيها عن طريق منسقي المجموعات. وفي الختام، وجّه الوفد عبارات شكر المجموعة باء إلى الأمانة على المعلومات الواردة في التقرير المرحلي عن مشروع البناء الجديد وقال إن المجموعة قد أحاطت علما بمضمون التقرير.

١١- وقال وفد نيجيريا إنه علم بأن رئيس لجنة الويبو للتدقيق سوف يقدم عرضا موجزا إلى لجنة البرنامج والميزانية حول عمل لجنته. واستفسر الوفد، في حال كان الأمر كذلك، عمّا إذا كانت لجنة التدقيق قد نظرت في الآلية الجديدة المقترحة، واقترح أن يتم إطلاع لجنة البرنامج والميزانية على وجهات نظر لجنة التدقيق وتوصياتها حول المسألة.

١٢- وفي إشارة إلى المداخلة الواردة أعلاه التي أدلى بها وفد نيجيريا، صرح وفد البرازيل بأنه يرى أن الهدف الرئيسي من هذه المناقشة هو تعزيز إشراك الدول الأعضاء في إعداد وثيقة البرنامج والميزانية للمنظمة وعلى وجه الخصوص في جوانبها البرمجية. وأضاف قائلا إن إعداد البرنامج والميزانية هو شأن يعني الدول الأعضاء من خلال لجنة البرنامج والميزانية وهي مسألة بحدّ ذاتها لا تدخل في ولاية لجنة التدقيق. وقال إن وضع أية إجراءات مختلفة في هذا المضمار من شأنه أن يثير حافظته لأن لجنة التدقيق لا تمثل الدول الأعضاء.

١٣- وفي نهاية المناقشة، اعتمدت اللجنة التوصية الوارد في الفقرة ٢٥ أدناه.

بيان موجز حول الدورة الثانية للجنة التدقيق يقدمه رئيس لجنة التدقيق؛ تقرير مرحلي عن مشروع التقييم الشامل؛ تقرير مرحلي عن مشروع البناء الجديد

١٤- تم تناول هذه البنود الثلاثة معاً بناء على اقتراح الرئيسة.

١٥- وجاءت المداخلات حول هذا البند الثلاثي من وفود الأرجنتين والبرازيل ونيجيريا والاتحاد الروسي وسويسرا، باسم المجموعة باء، والولايات المتحدة الأمريكية. وطلبت وفود الأرجنتين والبرازيل ونيجيريا وسويسرا، باسم المجموعة باء، أن تسجّل فحوى بياناتها في التقرير.

بيان موجز حول الدورة الثانية للجنة التدقيق

١٦- أطلع رئيس لجنة التدقيق لجنةَ البرنامج والميزانية على عمل لجنة التدقيق وعرض حصيلة دورتها الثانية التي انعقدت من ٥ إلى ٧ يوليه/تموز ٢٠٠٦. وسيعمَّم التقرير النهائي لتلك الدورة على جميع الدول الأعضاء قريبا. ويرد بيان رئيس لجنة التدقيق في المرفق الثاني.

تقرير مرحلي عن مشروع التقييم الشامل

١٧- قدّمت الأمانة للوثيقة WO/PBC/10/3 ("تقرير مرحلي عن مشروع التقييم الشامل"). وأكّدت أن عملية المناقصة ستنطلق في يوليه/تموز ٢٠٠٦ وأن العقد مع المؤسسة الخارجية التي سيقع عليها الاختيار سوف يوقّع قبل نهاية نوفمبر/تشرين الأول ٢٠٠٦. وقالت إن الأمانة سوف تبذل قصارى جهدها كي يكون التقرير النهائي للمشروع جاهزا لإحالته إلى جمعيات الدول الأعضاء في الويبو في دورة سبتمبر/أيلول ٢٠٠٧.

١٨- وأشار وفد الأرجنتين إلى توصيات لجنة التدقيق المشار إليها في الفقرة ١٠ من الوثيقة WO/PBC/10/3. ولاحظ أن تلك التوصيات تفيد بأن مشروع الدراسة الشاملة ستبدأ بمرحلة أوّلية تعمل فيها المؤسسة الخارجية على تأكيد فهمها لمحيط الملكية الفكرية العالمي مع منسقي المجموعات. وقال الوفد إنه لا يرى الهدف من هذا التأكيد وكيف يمكن لمؤسسة خارجية أن تتوصل إلى ذلك. وأضاف قائلا إن منسقي المجموعات ليس لهم تفويض من الدول الأعضاء في ذلك الشأن. وأعرب الوفد أيضا عن انشغاله إزاء الاقتراح بأن يستند التقييم التمهيدي للمؤسسة الخارجية إلى "الأهداف والمرامي الاستراتيجية للمنظمة كما حدّدتها الدول الأعضاء في المنظمة في الخطة متوسطة الأجل لأنشطة برنامج الويبو – منظور الويبو وتوجهها الاستراتيجي للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٩ (الوثيقة A/39/5)". وقال الوفد إن الخطة متوسطة الأجل المتضمنة في الوثيقة A/39/5 كانت عبارة عن مذكرة من المدير العام. وأشار إلى أنها لم تعرض على الدول الأعضاء لإقرارها. وقال إن دورة ٢٠٠٣ لجمعيات الدول الأعضاء في الويبو أحاطت علما بها لا أكثر.

١٩- وأشار وفد البرازيل أيضا إلى توصيات لجنة التدقيق الرامية إلى تضمين المشروع مرحلة أوّلية للتقييم التمهيدي تعمل خلالها المؤسسة الخارجية على تأكيد فهمها لمحيط الملكية الفكرية العالمي مع منسقي المجموعات. وقال إن تلك التوصيات تشير انشغاله. وأضاف قائلا إن تلك التوصيات تتناول مسائل موضوعية بالغة الحساسية وهي في الوقت الراهن موضع جدال معمق في الويبو. وتحدث الوفد عن تعدد المفاهيم حول تطور محيط الملكية الفكرية العالمي. وقال إنه ليست هناك أية دولة عضو قادرة لوحدها أن تؤكد ذلك الفهم بالنيابة عن جميع الأعضاء الأخرى، وإن منسقي المجموعات هم أنفسهم غير قادرين على ذلك. وقال إن على المؤسسة الخارجية إذا أرادت تأكيد منظور أصدقاء التنمية فعليها أن تأخذ بعين الاعتبار عملية جدول أعمال التنمية. ولاحظ أن توصيات لجنة التدقيق لا تشير إلى ذلك ولا إلى الوثائق التي صدرت في إطار تلك العملية. وأضاف قائلا إن الخطة متوسطة الأجل التي أشارت إليها لجنة التدقيق لا تمثل اتفاقا أو تفاهما مشتركا في الدول الأعضاء حول رسالة الويبو ومنظورها، ولا يمكن اعتبارها بالتالي نقطة مرجعية. وفي الختام، رأى الوفد أن التقييم الشامل لموارد

الويبو ينبغي أن يكون عملية أو دراسة إدارية وتنظيمية للتأكد من أن موارد الويبو الحالية توافق ولايتها الحالية وبرامجها المعتمدة. وقال إن الدراسة ينبغي ألا تستند إلى أية افتراضات بشأن البرامج المقبلة. وقال الوفد إنه لا يؤيّد توصيات لجنة التدقيق المشار إليها في الفقرة ١٠ من الوثيقة WO/PBC/10/3 لأنه يرى أنها تذهب أبعد بكثير من الهدف المنشود من التقييم.

٢٠- وعن توصيات لجنة التدقيق المذكورة أعلاه، أشار وفد سويسرا، متحدثا باسم المجموعة باء، إلى بيانه الذي أدلى به سابقا تحت البند ٣ من جدول الأعمال (انظر الفقرتين ٩ و١٠ أعلاه). وقال من جديد إن المجموعة باء ترى بأن المؤسسة الخارجية ستكون أكثر فعالية إذا حصرت تقييمها على ولاية الويبو الحالية وعملها الجاري. وأوضح قائلا إن السعي إلى التعرّض للتطور المرتقب لمحيط الملكية الفكرية العالمي مع إدارة الويبو والدول الأعضاء فيها من خلال منسقي المجموعات من شأنه أن يؤخر العمل بلا مبرر دون الإتيان بأي تحسن يذكر في جودة التقييم.

٢١- وبعد الاستماع إلى مداخلات الوفود الأخرى وتوضيحات الأمانة، أكدّ وفد الأرجنتين من جديد أنه لا يؤيّد توصية لجنة التدقيق بشأن مرحلة التقييم التمهيدي. وقال إن من شأن ذلك أن يأتي بجوانب سياسية حساسة في دراسة يراد لها أن تكون إدارية قائمة على معايير موضوعية. وقال إن هناك اختلاف كبير في وجهات نظر الدول الأعضاء في الويبو حول منظور المنظمة ورسالتها كما تبيّن في النقاش حول جدول أعمال التنمية. ولاحظ أن مرحلة التقييم التمهيدي سوف تؤثر سلبا في تكلفة المشروع وجدوله الزمني دون أي تحسين في الجودة. وأعرب الوفد عن تأييده لوجهات النظر حول هذه المسألة التي أعرب عنها وفدا البرازيل وسويسرا (متحدثا باسم المجموعة باء).

٢٢- وقال وفد نيجيريا إن الظروف التي قدمت فيها وحدة التفتيش المشتركة توصيتها بشأن التقييم الشامل قد أثرت في وجهة نظره إزاء هذه الدراسة. وتساءل الوفد عن الحاجة إلى إنجاز هذا التقييم بالاستناد إلى كفاءات خارجية مستقلة ورأى أن الأمانة ذاتها قادرة على إنجازه بمشاركة هيئاتها المعنية بالمراقبة (مراجع الحسابات الخارجي والمدقق الداخلي ولجنة التدقيق). وقال إن من شأن ذلك أيضا أن يمكن المنظمة من توفير الموارد المالية المخصصة لتلك العملية وتسخيرها لأغراض أخرى. وتساءل الوفد أيضا عن المفهوم وراء إسناد مهمة التقييم التمهيدي في إطار تلك الدراسة الشاملة لمؤسسة خارجية. ولاحظ أنه إذا طلب من الأمانة ولجنة الويبو للتدقيق إجراء ذلك التقييم التمهيدي فإن ذلك سيسمح للأمانة أن تواصل أنشطتها الإدارية العادية في التخطيط لنشر مواردها واستغلالها. وقال إن ذلك سيمكن لجنة الويبو للتدقيق أيضا من الإسهام بخبراتها وكفاءاتها في هذه العملية. وفي الختام، ارتأى الوفد أن يُطلب من أمانة الويبو ولجنة الويبو للتدقيق إجراء التقييم التمهيدي لمشروع الدراسة الشاملة لموار المنظمة وتقديم تقرير إلى الدول الأعضاء عوضا عن تكليف مؤسسة خارجية بذلك.

تقرير مرحلي عن مشروع البناء الجديد

٢٣- قدّمت الأمانة للوثيقة WO/PBC/10/4 ("تقرير مرحلي عن مشروع البناء الجديد"). وشرحت كيف تمت مراجعة مشروع الميثاق (الذي أتيح للوفود في الدورة) وفقا لتوصيات لجنة التدقيق. وأطلعت اللجنة عن الدورة الأولى لهيئة التحكيم والتدقيق الذي أوصت به لجنة التدقيق وكلّ التأخير الإضافي الذي لحق بالعملية برمتها. ويرد في المرفق الخامس موجز للتقرير المرحلي الذي قدمته الأمانة في هذا الشأن.

٢٤- وفي نهاية المناقشة حول هذا البند الثلاثي، اعتمدت اللجنة الخلاصات والتوصيات الواردة في الفقرات من ٢٥ إلى ٢٧ أدناه.

٢٥- وبالنسبة إلى الآلية الجديدة من أجل تعزيز إشراك الدول الأعضاء في إعداد وثيقة البرنامج والميزانية للمنظمة ومتابعتها، أوصت لجنة البرنامج والميزانية جمعيات الدول الأعضاء في الويبو والاتحادات التي تديرها الويبو، كلٌ فيما يعنيه، بما يلي:

"١" تعديل نص المادة ٣-٢ من نظام الويبو المالي على النحو التالي[١]:

يقدّم المدير العام إلى لجنة البرنامج والميزانية مشروع البرنامج والميزانية للفترة المالية [للإدلاء بالملاحظات والتوصيات الممكنة] لمناقشته وتقديم تعليقات وتوصيات بشأنه، بما في ذلك إمكانية تعديله، في أجل لا يتعدى الأول من [مايو/أيار] يوليه/تموز من السنة التي تسبق تلك الفترة المالية؛ ..."؛

"٢" واعتماد الآلية الجديدة المبيّنة في المرفق الثالث من هذا التقرير لأغراض المرحلة الانتقالية (٢٠٠٦/٢٠٠٧)؛

"٣" واعتماد الآلية الجديدة المبيّنة في المرفق الرابع من هذا التقرير اعتبارا من سنة ٢٠٠٨ فصاعدا.

٢٦- وبالنسبة إلى البنود الأخرى من جدول الأعمال، أحاطت لجنة البرنامج والميزانية علما بالبيان الموجز الذي أدلى به رئيس لجنة التدقيق حول الدورة الثانية للجنة الويبو للتدقيق (من ٥ إلى ٧ يوليه/تموز ٢٠٠٦) وبمضمون الوثيقة WO/PBC/10/3 ("تقرير مرحلي عن مشروع التقييم الشامل") والوثيقة WO/PBC/10/4 ("تقرير مرحلي عن مشروع البناء الجديد").

٢٧- وبالنسبة إلى التقييم الشامل للموارد البشرية والمالية للمنظمة، فإن لجنة البرنامج والميزانية لتقدّر مشورة لجنة التدقيق في هذا المضمار لكنها قررت أنه ليس من الضروري تنفيذ التوصيات المشار إليها في الفقرة ١٠ من الوثيقة WO/PBC/10/3، وعليه فإن اختصاصات المؤسسة الخارجية التي يقع عليها الاختيار ينبغي ألا تشمل المرحلة الإضافية التي أوصت بها لجنة التدقيق للتقييم التمهيدي والتأكيد.

---

[١] ترد العبارات الموصى بشطبها بين قوسين مربّعين، أما التعديلات الموصى بإدخالها فقد وضع تحتها خط.

٢٨- وأشار وفد نيجيريا إلى مداخلته (المسجلة في الفقرة ٢٢ أعلاه) والتمس أن تسجل في المحضر تحفظاته الشديدة على مشروع التقييم الشامل.

٢٩- وردّاً إلى سؤال طرحه وفد البرازيل، قالت الأمانة إنها سوف تعد تقريرا مرحليا عن مشروع التقييم الشامل في الدورة المقبلة لجمعيات الدول الأعضاء في الويبو. وأوضحت بأن التقرير المرحلي سوف يتضمن معلومات حول مواصفات المشروع. وبيّنت أن تلك الوثيقة ستظل سرية حتى طرح المناقصة التجارية. والتمس وفد البرازيل أن تسجَّل فحوى جواب الأمانة في التقرير النهائي.

اختتام الدورة

٣٠- رفعت الجلسة.

[تلي ذلك المرفقات]

المرفق الأول
ANNEXE I/ANNEX I

I. ÉTATS MEMBRES/MEMBER STATES

(dans l'ordre alphabétique des noms français des États/
in the alphabetical order of the names in French of States)

لم تنقل القائمة هنا.

[يلي ذلك المرفق الثاني]

ANNEX II

المرفق الثاني

تقارير لجنة الويبو للتدقيق

بيان مقدّم إلى لجنة البرنامج والميزانية
من السيد خليل عيسى عثمان، رئيس لجنة الويبو للتدقيق

اختتمت لجنة الويبو للتدقيق دورتها الثانية في الأسبوع الماضي. وقد أحيل إليكم تقرير دورتنا الأولى التي انعقدت في الفترة من ١٠ إلى ١٢ أبريل/نيسان (الوثيقة WO/AC/1/2). ورفع تقرير الدورة الثانية إلى المدير العام في ٧ يوليه/تموز في الوثيقة WO/AC/2/2.

ونظرا إلى الطابع العاجل لبندين اثنين، وهما (أ) مشروع البناء الجديد، (ب) والاستعراض الشامل لموارد المنظمة، فقد أولينا اهتماما خاصا وفوريا لهما.

مشروع البناء الجديد

حالة المشروع

لم تستطع لجنة التدقيق في دورتها الأولى أن تخلص إلى إمكانية إتمام مشروع البناء الجديد بالميزانية التي وافقت عليها الدول الأعضاء في سنة ٢٠٠٥، وفقا للصيغة المعدّلة لمواصفات المهندس المعماري للمشروع ومع مراعاة تكاليف البناء الإضافية المحتملة والقواعد أو الممارسات الجديدة أو المجدّدة التي قد تنطبق على المشروع. ولذلك، أوصت لجنة التدقيق بإجراء تدقيق للمشروع من قبل هيئة تملك الخبرة المناسبة في الاستقصاء الكمي والهندسة. واقترحت أن تعهد عملية التدقيق لهيئة مستقلة (ربّما المؤسسة العقارية للمنظمات الدولية (FIPOI)). وأقرّت أمانة الويبو بالحاجة إلى إجراء ذلك التدقيق ورأت أن تتولى تنفيذه إما المؤسسة العقارية المذكورة أو هيئة مستقلة.

وخلال اجتماعنا الأسبوع الماضي، علمنا بأن المؤسسة العقارية المذكورة لا تستطيع إنجاز عملية التدقيق وأن مراجعي الحسابات الخارجيين سيستطيعون أداء تلك المهمة، بما في ذلك الحصول على الكفاءات اللازمة لذلك الغرض فيما يتعلق بالاستقصاء الكمي والهندسة. وعلمنا أيضا أن مراجعي الحسابات الخارجيين يتوقعون الشروع في هذا العمل في أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٦ وإعداد تقرير عنه في فبراير/شباط ٢٠٠٧. ويبدو الآن أنه سيكون جاهزا في نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٦.

وفي حال لم تتم الأمور كما هو متوقع، التمست لجنة التدقيق من الأمانة أن تقدم المشورة بشأن الأساس والجدول الزمني اللذين ينبغي اعتمادهما في طرح مناقصة محدودة لاختيار هيئة مستقلة تتولى مهمة التدقيق.

ميثاق البناء

لقد أوصينا بمراجعة صيغة الميثاق التي عرضت في اجتماعنا في أبريل/نيسان وأن تحال صيغة جديدة إلى لجنة البرنامج والميزانية. وقد أبدينا تعليقاتنا وملاحظاتنا لمراجعة الميثاق وهي مفصلة في الجزء ٢-٢ من تقريرنا (الوثيقة WO/AC/1/2). وجاء في تلك التعليقات والملاحظات مطالبة بخطوط أوضح للصلاحيات والمسؤوليات الخاصة بالجهات المعنية، وبإعداد جدول مفصل لمكامن الخطر والخطوات اللازمة للحدّ منه، وبإدارة التغيير. وترد توصياتنا مجسّدة في الصيغة المعدّلة للميثاق التي عرضت على لجنة التدقيق في الأسبوع الماضي وترد أيضا في الفقرات ٨ إلى ١٤ من وثيقة الأمانة WO/PBC/10/4 ("تقرير مرحلي عن مشروع البناء الجديد"). ولا بدّ من الإشارة في هذا الصدد إلى أن الفقرة ٧ من تلك الوثيقة تعطي الانطباع، عن خطأ، بأن الميثاق المعدّل الذي أعدته الأمانة وعرضته على دورتنا الثانية لم يأخذ بتوصياتنا ولا يجسّدها. ونأمل في أن يصحَّح هذا الخطأ. وبالنسبة إلى الفقرة ١٧ من الوثيقة WO/PBC/10/4، يشار إلى أن لجنة التدقيق قد أوصت أمانة الويبو بدعوة هيئة التحكيم إلى عقد جلسة لها مع مراعاة كل ملاحظاتها وتوصياتها في ذلك الشأن وليس فقط قواعد الهيئة ونظامها.

وفي اجتماعنا الأخير، لاحظنا أن الميثاق في أحدث صيغة له لا يعدو أن يكون ورقة عمل قابلة لأية تعديلات أو توصيات قد تتقدم بها لجنة البرنامج والميزانية والمؤسسة العقارية للمنظمات الدولية (FIPOI) وكذلك القيادة بعد تعيينها.

جلسة هيئة التحكيم والجدول الزمني

لقد علمنا بأن هيئة التحكيم عقدت جلسة لها في ١٤ يونيه/حزيران ٢٠٠٦ وأعدّت قائمة تمهيدية تضم ١١ شركة مرشّحة لأداء دور القيادة وأن من المقرر إصدار "طلبات الاقتراحات" الواردة من تلك الشركات مباشرة عقب الاجتماع الحالي للجنة البرنامج والميزانية. وعلمنا أيضا بأن هيئة التحكيم ستجتمع بعد ذلك في أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٦ لاختيار القيادة. وأوصينا الأمانة بالشروع في مشروع البناء وتزويدنا بتقرير مرحلي قبل الاجتماع المقبل، وذلك بالاستناد إلى مراجعتنا وبمراعاة توصياتنا.

مراجعة اختصاصات الدراسة الشاملة

تحتوي الوثيقة WO/PBC/10/3 ("تقرير مرحلي عن مشروع التقييم الشامل") على المعلومات الأساسية المتعلقة بهذه العملية. وتشير أيضا إلى اقتراحات لجنة التدقيق وتوصياتها التي ينبغي إدراجها ضمن الصيغة الأولى للمشروع ثم فيما بعد إدراجها من قبل الأمانة في الصيغة النهائية للمشروع. ومن بين النتائج التي خلصت إليها لجنة التدقيق في اجتماعها الأخير ما يلي:

(أ) إن لجنة التدقيق، إذ تقرّ بأهمية النتائج المستخلصة من الدراسة بالنسبة إلى إعداد ميزانية الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩، فإنها تعلق الأهمية ذاتها على الهدف المباشر من تلك الدراسة ألا وهو التحقق من أن الموارد البشرية الحالية، من حيث عددها ومهاراتها وكفاءاتها ودراجات المناصب، تتوافق وحجم العمل وطبيعة المهمات ومستوى المسؤوليات اللازمة لتنفيذ البرنامج الحالي. وتودّ لجنة الدقيق أن تكرّر توصيتها السابقة بشأن الهدف المنشود من تلك الدراسة الشاملة، كما وردت في تقريرها (الوثيقة WO/AC/1/2)، بما في ذلك الفقرة ١٩(ح) بشأن الاحتمالات المختلفة للانعكاسات

المالية المرتقبة والفقرة ١٩(ي) بشأن الهيكل التنظيمي للأمانة. ورأت لجنة التدقيق أن هذا الهدف ينبغي أن يكون مجسّدا على وجه كامل في الصيغة المعدّلة لاختصاصات الدراسة.

(ب) وأشارت لجنة التدقيق إلى أن أجزاء عمل المشروع الرئيسية والمفصلة في المرفق الرابع للصيغة المعدّلة لاختصاصات الدراسة تعطي صورة أوضح عمّا يُنتظر من نتائج، ولاحظت مع ذلك أن من الأحسن أن تعرض في تلك الوثيقة أجزاء العمل إلى جانب النتائج المرتقبة.

(ج) ورأت لجنة التدقيق أن استكمال الدراسة بنجاح وفي موعدها يعتمد بقدر كبير على مدى تزويد الهيئة الخارجية بالمعلومات اللازمة بسرعة. وعلى غرار ذلك، تعتبر لجنة التدقيق أن المرفق الخامس الذي يصف اختصاصات البنية الداخلية للمشروع يحتاج إلى مزيد من التوضيح فيما يتعلق بصلاحيات كل جزء من أجزاء العمل ومسؤولياته وكذلك العلاقة بين مختلف العناصر الواردة في الفروع ألف وباء وجيم ودال وهاء من المرفق الخامس. ومن الممكن عرض ذلك في رسم هيكلي للبنية الداخلية إلى جانب قائمة تحدّد ما يمكن أن يقوم به الأفراد المذكورين تحت مختلف عناصر البنية الداخلية من أدوار وما يمكن أن يقدّموه من مساعدة.

وأوصت لجنة التدقيق الأمانة بالشروع في الدراسة الشاملة للموارد وتزويدها بتقرير مرحلي آخر قبل الاجتماع المقبل، على أن تأخذ في الحسبان وجهات النظر التي أعربت عنها لجنة التدقيق.

التدقيق الداخلي

علمت لجنة التدقيق بأن إجراءات تعيين مدير التدقيق الداخلي بلغت مراحلها النهائية وأن إجراءات تعيين مراجع داخلي ومفتش داخلي لم تكتمل بعد. وبالنظر إلى ما سبق وإلى ملاحظات مراجعي الحسابات الخارجيين ووحدة التفتيش المشتركة ولجنة التدقيق ذاتها، أصبح تعزيز نظام المراقبة الداخلية يكتسي أهمية قصوى بالنسبة إلى أمانة الويبو.

وتوصي لجنة التدقيق باستكمال إجراءات تعيين مدير التدقيق الداخلي في أقرب الآجال وبإيلاء الأولوية لشغل المناصب الشاغرة الأخرى. وتوصي أيضا بإعداد خطة للتدقيق، عقب تعيين المدير الجديد للتدقيق الداخلي، وإحالة تلك الخطة إلى لجنة التدقيق في اجتماعها المقبل.

أساليب عمل لجنة الويبو للتدقيق

التمست لجنة التدقيق في اجتماعها الأول أن تنظر الأمانة في إمكانية وضع نظام إلكتروني لإدارة الوثائق من النفاذ إلى الوثائق بطريقة بسيطة وآمنة مع إمكانية البحث فيها بالإضافة إلى منتدى إلكتروني للنقاش. والتمست أيضا تقديم اقتراحات في ذلك الشأن في دورتها المقبلة. وقدّمت الأمانة عرضا تقترح فيه حلا لذلك منتدى على الإنترنت ("web board")، والذي يمكن إنشاؤه بسرعة باستعمال التكنولوجيا المتاحة حاليا.

والمنتدى الإلكتروني المقترح هو عبارة عن برنامج على الإنترنت يتيح لأعضاء لجنة التدقيق إمكانيات مخصصة تيسّر المناقشات وتبادل المعلومات والتعليقات والملفات على الشبكة وتتيح نفاذا سهلا إلى الوثائق عبر الإنترنت. وسيضمن المنتدى أيضا الإجراءات الأمنية الأساسية إذ سيكون النفاذ إليه متاحا لأعضاء لجنة التدقيق دون غيرهم.

وقرّرت لجنة التدقيق البدء بمرحلة تجريبية لذلك المنتدى، ثم استعراض الوظائف والإمكانيات التي يتيحها ومدى مواءمته لاحتياجات الأعضاء في اجتماع اللجنة الثالث.

ملاحظات بشأن عمل لجنة الويبو للتدقيق

١ – نحن تسعة أعضاء من أطراف مختلفة من العالم ولدينا مؤهلات وخبرات متباينة ولكنها متكاملة. ويسعدني أن أقول إننا نعمل في جو من الانسجام وبروح جماعية.

٢ – وقد استفدنا من مساعدة أمانة الويبو خاصة فيما يتعلق بالتنظيم والدعم. ونأمل أن تتاح الوثائق في الوقت المناسب بفضل تطبيق النظام الإلكتروني الجديد لإدارة الوثائق وبعد تطويره.

٣ – ولا تزال لجنة التدقيق تواجه بعض الصعوبات والقيود. إذ أن حصر مدة انعقاد اجتماعاتنا في ثلاثة أيام ودرجة تعقيد القضايا المطروحة وحداثتها النسبية وطول الوثائق التي ينبغي قراءتها واستيعابها بتفاصيلها، كلّ ذلك يزيد من ثقل عملنا.

٤ – ولجنة التدقيق هي واحدة من مجمل هيئات المراقبة أو آليات الإشراف التي لها صلة بالويبو. والمراقبة هي مسؤولية مشتركة بين الدول الأعضاء والأمانة وآليات المراقبة الخارجية. وللدول الأعضاء، بما فيها تلك الممثلة في لجنة البرنامج والميزانية، دور رائد تؤديه في هذا المضمار. إنكم أنتم المشرف الأول والأخير وتقع على عاتقكم إذاً مسؤولية عظيمة. أما نحن أعضاء لجنة التدقيق، وبصفتنا آلية خارجية للمراقبة، فسنبذل قصارى جهدنا لخدمتكم وخدمة المنظمة. ولن نبتعد في ذلك أبدا عن صون استقلاليتنا وتشبّثنا بها. وإننا لنتطلع إلى العمل بفعالية وكفاءة معكم ومع أمانة الويبو وسائر آليات المراقبة الداخلية والخارجية.

[يلي ذلك المرفق الثالث]

إعداد وثيقة البرنامج والميزانية ومتابعتها – التنفيذ الانتقالي للآلية الجديدة خلال الفترة الحالية (٢٠٠٦/٢٠٠٧)

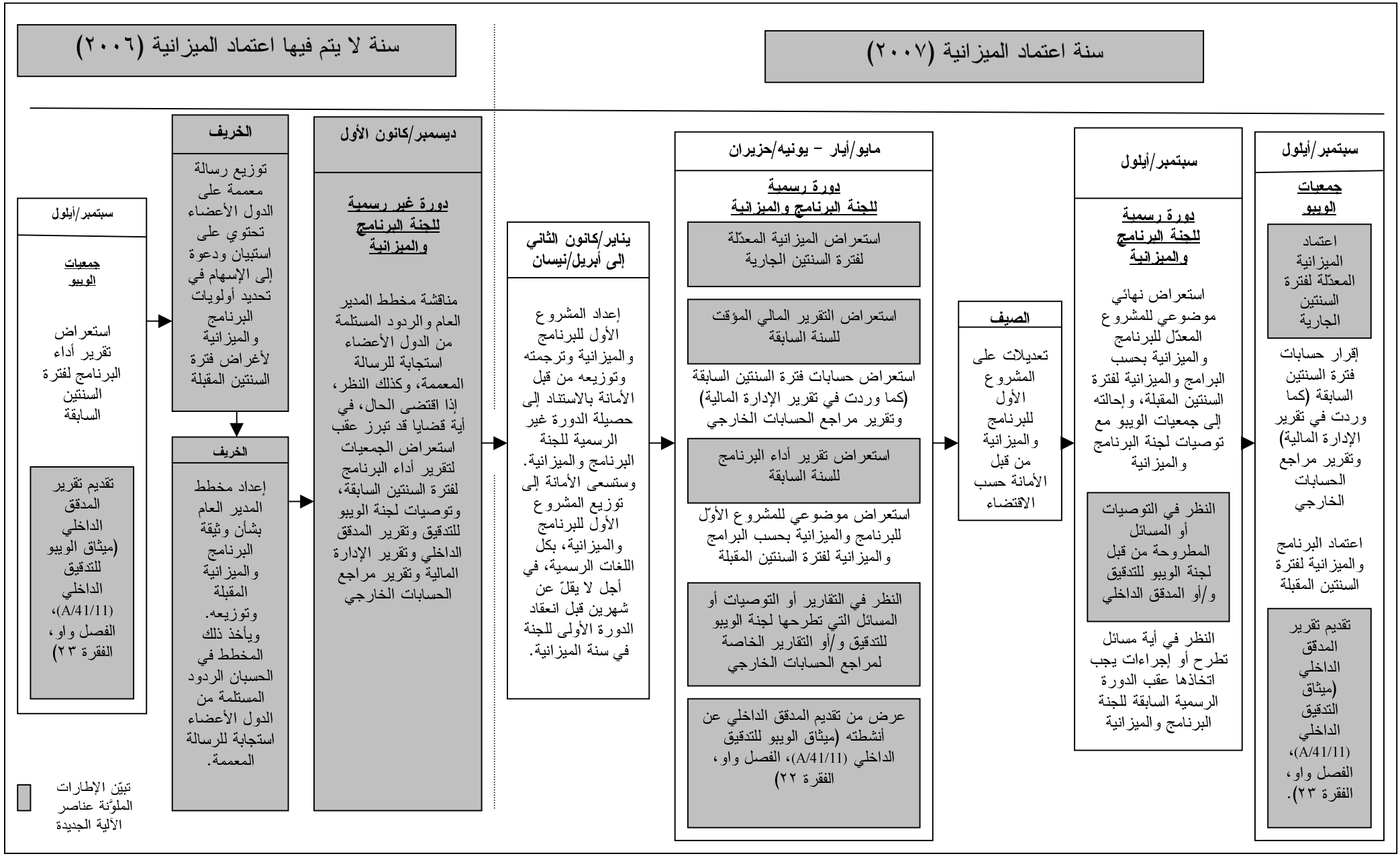

[يلي ذلك المرفق الرابع]

إعداد وثيقة البرنامج والميزانية ومتابعتها – التنفيذ الكامل للآلية الجديدة اعتبارا من الفترة المقبلة (٢٠٠٨-٢٠٠٩) فصاعدا

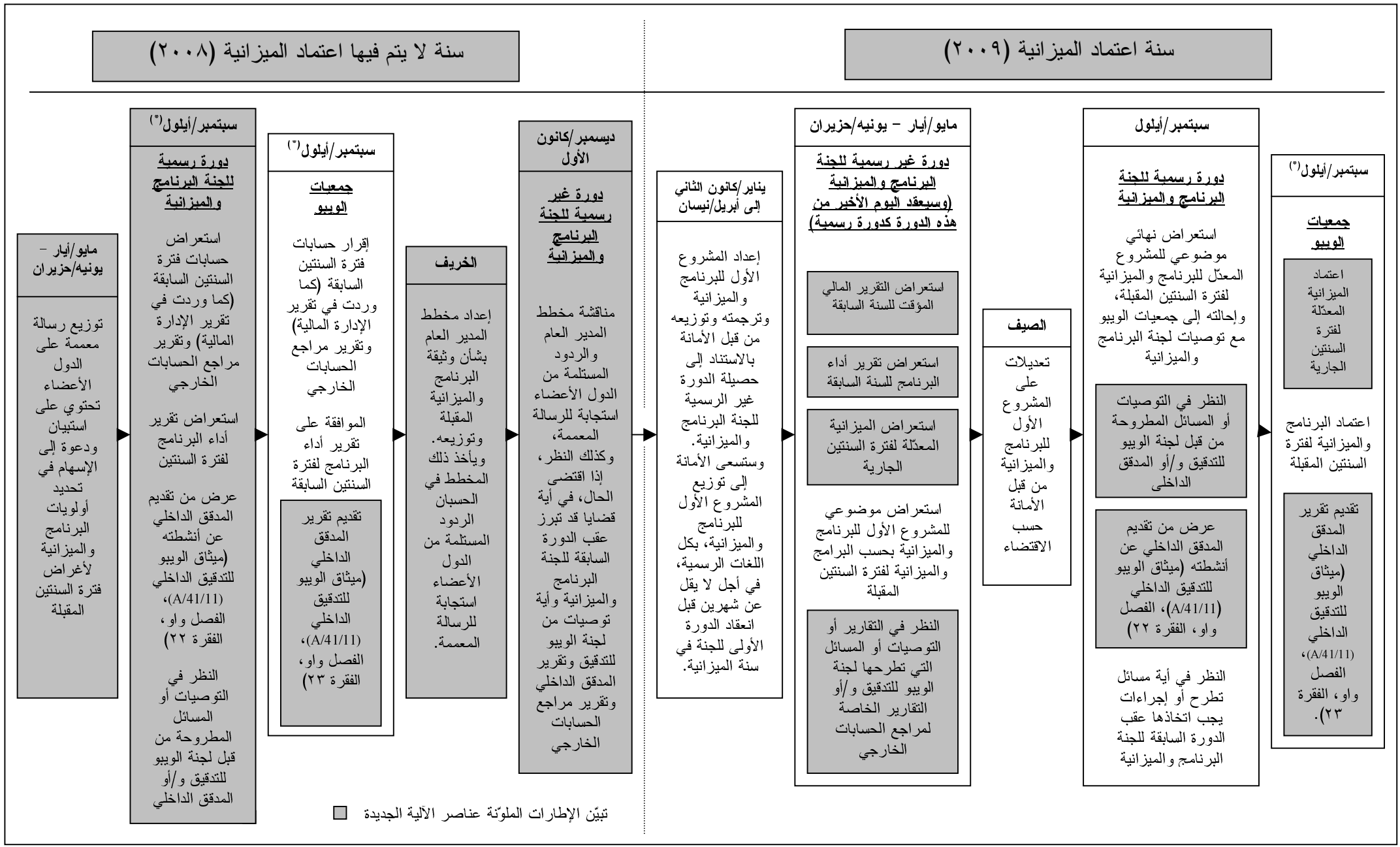

(*) أو في موعد لاحق، حسب البديل الذي سيقع عليه الاختيار. وهذه مسألة ستناقش في سنة ٢٠٠٧.

[يلي ذلك المرفق الخامس]

ANNEX V

المرفق الخامس

النقاط الرئيسية في بيان الأمانة
حول مشروع البناء الجديد

١ – قدّمت الأمانة تقريرها المرحلي حول المشروع (الوارد في الوثيقة WO/PBC/10/4) منذ دورة اللجنة السابقة، فأبرزت النقاط الرئيسية التالية.

٢ وبناء على توصية لجنة التدقيق في اجتماعها الأول، دعت الأمانة مراجع الحسابات الخارجي إلى إعداد دراسة لتقدير تكلفة المشروع حسب أحدث المعايير. وقد أطلع مراجع الحسابات الخارجي الأمانة عن استعداده لإنجاز الدراسة ولكنه سيحتاج إلى الاستعانة بخدمات خبراء في تلك المهمة بعينها. وكان من المفهوم أن الويبو هي التي ستغطي أتعاب أولئك الخبراء.

٣ – وفي سياق الجدول الزمني الجديد (انظر المرفق الثاني من الوثيقة WO/PBC/10/4)، استرعت الأمانة انتباه لجنة البرنامج والميزانية إلى التأخير الإضافي في العملية الراجع أساسا إلى تأجيل الجلسة الأولى لهيئة التحكيم (تأخير بستة أشهر) وعلى الإجراءات المتتالية وليس المتزامنة لاختيار قيادة المشروع والمقاول العام (تأخير بخمسة أشهر). وبناء على توصية لجنة التدقيق في اجتماعها الأول، لن تبدأ عملية اختيار المقاول العام قبل أن تتولى قيادة المشروع مهماتها وتكون جاهزة للمشاركة في انتقاء المعايير المطلوبة في المقاول العام. ومعنى ذلك أن أعمال التشييد ستبدأ في شهر فبراير/شباط ٢٠٠٨ وتنتهي في أبريل/نيسان ٢٠١٠. ومن آثار ذلك في الميزانية تحويل عبء مالي أكبر من الفترة الحالية (٢٠٠٦–٢٠٠٧) إلى الفترتين التاليتين (٢٠٠٨–٢٠٠٩ و٢٠١٠–٢٠١١)، خاصة وأن على الويبو الاستمرار في استئجار بعض المباني لمدة أطول مما كان مقررا في الأصل.

٤ – وشدّدت الأمانة على أنها فعلا أخذت في الحسبان توصيات لجنة التدقيق بشأن جميع المسائل المتعلقة بالمشروع، كما توقعت لجنة التدقيق، وأنها عملت على تعديل نظام هيئة التحكيم حسب ما هو مطلوب.

٥ – وخلال الجلسة الأولى لهيئة التحكيم، التي انعقدت في ١٤ يونيه/حزيران ٢٠٠٦ برئاسة سعادة السفير إنريكي مانالو، رئيس الجمعية العامة للويبو، اختارت الهيئة بالإجماع إحدى عشرة شركة من بين التسع عشرة التي أبدت اهتمامها بدور قيادة المشروع. وكانت الأمانة عازمة على إرسال طلبات الاقتراحات إلى تلك الشركات الإحدى عشرة في أقرب وقت ممكن عقب دورة لجنة التدقيق ودورة لجنة الميزانية، حرصا منها على أن تؤخذ في الحسبان كما ينبغي أية ملاحظات قد تدلي بها اللجنتان وذلك عند إعداد الصيغة النهائية للوثائق الجاري إعدادها. وعلى ذلك الأساس، من المرتقب أن تنعقد الجلسة المقبلة لهيئة التحكيم في أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٦ من أجل الاختيار النهائي للقيادة.

٦ – وفي إطار الاجتماع الثاني للجنة التدقيق، الذي انعقد من ٥ إلى ٧ يوليه/تموز ٢٠٠٦، قدّمت الأمانة صيغة معدّلة للميثاق تأخذ بعين الاعتبار (انظر الفقرات ٨ إلى ١٤ من الوثيقة WO/PBC/10/4) التوصيات المفصلة والمفيدة التي تقدمت بها لجنة التدقيق.

٧ – وأشارت الأمانة إلى أن لجنة التدقيق قد اعتبرت أن الصيغة المعدّلة للميثاق فعلا أخذت في الحسبان الملاحظات التي أدلت بها في اجتماعها الأولى. وهي تتعلق بالنقاط التالية على وجه الخصوص: صار الميثاق الآن بعد تعديله وثيقة ذات طابع رسمي بنظام للترقيم مما يمكن من التعرّف

على صيغه الأخرى المقبلة لأنه ينبغي أن يخضع للتعديل من أجل الأخذ بالطريقة التي ينبغي أن تعمل بها قيادة المشروع. وهو ميثاق يصف مختلف الوظائف لمختلف الهيئات واللجان وسائر الجهات الأخرى المعنية بالمشروع. ويشمل رسما بيانيا جديدا لسير العمل يوضح، بوساطة رموز متعددة، خطوط المسؤوليات وخطوط الاتصال والتفاعل وكذلك خطوط الاستشارة. والدور الرئيسي لقيادة المشروع (التي كان يشار إليها سلفا بعبارة "مؤسسة الإدارة الخارجية" أو "الهيئة الخارجية للإدارة") واضح من خلال الميثاق، ولا سيما في الاختصاصات الواردة في المرفق السابع من وثيقة الميثاق. وستتولى القيادة مسؤولية إدارة المشروع وتنفيذه لحساب الويبو وستمثلها طيلة المشروع وتعمل على ضمان الامتثال لكل المقتضيات المتعلقة بالميزانية والتكلفة والجودة والمواعيد.

٨ – ولم تبد لجنة التدقيق أية ملاحظات على مبادئ الويبو العامة الجديدة بشأن المشتريات والمقتنيات (كما جاءت في تعليمات الويبو الوارد نصها في المرفق التاسع من الصيغة المعدّلة للميثاق) ولا على مشروع دليل المشتريات (الذي أتيحت صور منه للجنة الأمانة) من حيث علاقتهما بمشروع البناء الجديد. وكانت المراجعة المكثفة لتلك المبادئ مهمة كبرى قام بها عدد من موظفي الأمانة، وكان الهدف منها اتباع أفضل الممارسات على مستوى الأمم المتحدة وسائر المنظمات وكذلك الدول الأعضاء. وكانت لجنة التدقيق قد أوصت فقط بتضمين العقد المقبل ضمانةً مصرفية وشهادة أداء. وفي ذلك الصدد، أشارت الأمانة إلى أهمية إدراج تلك البنود في العقد المبرم مع المقاول العام. وذكّرت بأن الويبو اضطرت إلى فسخ العقد الخاص بالمشروع الأصلي للبناء نظرا إلى إخفاق تحالف الشركتين آنذاك في الوفاء بذلك الشرط.

٩ – وأوصت لجنة التدقيق أيضا بأن يبيّن الجدول الزمني في المرفق الثاني من الميثاق مواعيد انعقاد دورات لجنة التدقيق ولجنة البرنامج والميزانية وجمعيات الويبو. وستسعى الأمانة إلى عمل ذلك.

١٠– وأعربت الأمانة عن ارتياحها إذ خلصت لجنة التدقيق إلى أن على الأمانة أن تواصل المشروع وأن تستمر في الوقت ذاته في تقديم تقارير مرحلية في الدورات المقبلة للجنة التدقيق ولجنة البرنامج والميزانية.

[نهاية المرفق الخامس والوثيقة]